بالتصدي لقضايا مكافحة الإغراق والدعم والتدابير التعويضية من خلال هيئة حسم المنازعات التجارية بالمنظمة والقدرة على التفاوض مع الدول الإعضاء لإلغاء الرسوم المفروضة على المنتجات الوطنية، وصعود المملكة من المرتبة ٦٧ إلى المرتبة ١١ بين دول العالم في بيئة الأعمال، وتحقيق المرتبة الثامنة بين دول العالم في جذب الاستثمار الأجنبي والوصول إلى المرتبة ١٢ في قيمة الصادرات العالمية والمرتبة ١٦ في الواردات، كما حققت المملكة المرتبة ١٨ في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لتنضم بجدارة إلى مجموعة العشرين التي تضم أكبر الاقتصاديات العالمية. وزيادة الصادرات السعودية غير النفطية التي ارتفعت بنسبة ٢٠ في المائة سنوياً منذ انضمام المملكة وحتى الآن وذلك بسبب فتح الأسواق العالمية بشكل أفضل وفرضها رسوماً جمركية أقل أمام الصادرات السعودية الوطنية.[١]

وتواصل الجهات الحكومية المعنية بذل جهودها الرامية إلى تطبيق إلتزامات المملكة الناشئة عن انضمامها إلى عضوية منظمة التجارة العالمية منها على سبيل المثال:

آخر المستجدات حول عضوية المملكة في المنظمة:

يواجه الاقتصاد السعودي بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية «تحدٍ يتمثل في زيادة حدة المنافسة التي تواجهها المنتجات الوطنية في السوق المحلي والأسواق الخارجية، مما يتطلب العمل على إتباع أفضل الأساليب الإنتاجية التي تؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج وزيادة جودة المنتج السعودي، وكسب المزيد من الاسواق العالمية، وذلك في ظل واقع تنامي النزعات الحمائية الاقتصادية والتجارية ضد صادرات البلدان النامية»[٢].

إضافة إلى التحدي الذي يواجهه «القطاع المصرفي والمالي في ظل قوانين منظمة التجارية العالمية واستمرار تحرير تجارة الخدمة المالية. ففي الوقت الذي تنسجم فيه التطورات العالمية مع ما تنتهجه المملكة وما تطبقه من سياسات تحرير التجارة والانفتاح والحرية الاقتصادية، إلا أن العولمة الاقتصادية التي تمثل إتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية أحد جوانبها قد يثير تحدياً لا يستهان به، حيث أن الأزمات المالية قد تنشأ في اي بلد قد تنتقل للبلدان الأخرى في زمن قياسي مما يتطلب المحافظة والاستمرار في تقوية القطاع المالي والمصرفي واستمرار تطبيق المعايير الدولية في الإشراف والرقابة على النظام المصرفي»[٣].

سوق المال السعودي:

تطور سوق الأسهم:

واصلت هيئة السوق المالية إعداد وإصدار منظومة القواعد واللوائح التنفيذية اللازمة لتنظيم السوق المالية المحلية وتطويرها، فقد قامت الهيئة بتعديل قائمة المصطلحات المستخدمة في اللوائح التنفيذية لتشمل مصطلحات جديدة بحسب ما تم إصداره من لوائح. كما قامت الهيئة بتعديل المادتين الخامسة والعشرين والثلاثين من قواعد التسجيل والإدراج. وأصدرت الهيئة قواعد مكافحة غسل الأموال

تقوم هيئة السوق المالية بنشر الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الالكتروني لضمان وصول المعلومة لجميع المستثمرين في آن واحد.

وتنشر الهيئة باستمرار مواد إعلامية لشرح وتفسير الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة، كما تتلقى الهيئة استفسارات الإعلاميين والمواطنين وشكاويهم، وتتولى الإجابة عليها من خلال الهاتف، والفاكس والبريد الالكتروني.

وضمن برنامج توعية المستثمر أصدرت الهيئة عدداً من الكتيبات الإرشادية منها:

- **دليل المستثمر للشباب.**
- **دليل المستثمر للمتقاعدين.**
- **كيف تقدم الشكوى.**
- **دليل المصطلحات الاستثمارية.**
- **الدليل الإرشادي للمتعامل مع جهات التقاضي في منازعات الأوراق المالية.**
- **الاستثمارات المالية وأسواق الأسهم.**

وقد أنشأت الهيئة مركز توعية المستثمر على شبكة الإنترنت.

(١) من مقابلة للدكتور فواز العلمي رئيس فريق السعودية للتفاوض في منظمة التجارية العالمية الأسبق، موقع صحيفة الاقتصادية الإلكترونية **www.aleqt.com**.
(٢) مؤسسة النقد العربي السعودي، التقرير السنوي ٤٧، ١٤٣٢هـ.
(٣) المصدر السابق.